خبراء اقتصاد يؤكدون على أهمية إيجاد آلية مناسبة لتعويض المزارعين والصيادين المتضررين جراء أزمة المشتقات النفطية

■ ،،كتب / منصور شايع

دعا عدد من خبراء الاقتصاد الزراعي الحكومة إلى ضرورة إيجاد آلية مناسبة لتعويض المزارعين والصيادين المتضررين جراء الأزمة الخانقة للمشتقات النفطية والتي أدت إلى خسائر كبيرة في القطاعين الزراعي والسمكي . مشيرين إلى أن الكثير من المزارعين دمرت مزارعهم بصورة كاملة نتيجة عدم ريها خاصة وأنها تعتمد بصورة رئيسية على الري بالمياه الجوفية وفي ذروة الموسم قبل نضج المحاصيل . وفي هذا الصدد أكد المهندس /عباد العنسي نقيب المهندسين الزراعيين اليمنيين أن تأثيرات أزمة المشتقات النفطية على المزارعين كانت كارثية .. إذ أن المزارعين تعرضوا لخسائر سواء في جانب المحاصيل التي كانت على الأرض ولم يستطع المزارع ريها أو التي تم قطفها كونه لم يستطيع نقلها إلى الأسواق وبالتالي تلفت في المزرعة . منوها بأن المزارع معتمد اعتماداً كليا على زراعته لتغطية نفقاته وأسرته . مبينا أن المزارع خلال الموسم القادم لا يستطيع أن يقوم بعملية الزراعة من جديد لأنه مثقل بالقروض التي يعتاد على تسديدها عقب بيع المحصول .

مشددا على أهمية إيجاد تدخل عاجل وسريع من قبل الدولة لمساعدة المزارعين وأيضا الصيادين على استئناف نشاطهم ما لم فإن البلد ستضطر لاستيراد معظم

المحاصيل من الخارج في الموسم القادم ولن تكون متوفرة في الأسواق ، نتيجة عدم مقدرة المزارع العودة لممارسة نشاطه . موضحا بعض المقترحات التي يمكن من خلالها مساعدة المزارع والتدخل من قبل الحكومة للتغلب على هذه الأزمة بالتشاور مع الإتحاد الزراعي والإتحاد السمكي ، ومن تلك التدخلات قيام الحكومة بمنح المزارعين قروض معدومة الفائدة ولفترة طويلة حتى يستعيد المزارع والصياد قدرته على ممارسة نشاطاته ، ونعتقد أن هذه أبسط وسيلة يمكن أن نقدمها للمزارع والصياد لإخراجه من محنة انعدام الديزل والبترول .

من جانبه المهندس /أحمد عبد الملك رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالإتحاد التعاوني الزراعي أشار إلى أن أزمة المشتقات النفطية أثرت على جميع المزارعين والصيادين حيث اضطر بعض المزارعين إلى بيع المقتنيات والاستدانة أو رهن وثائق منازلهم لتوفير مثل هذه المواد من السوق السوداء لري ما أمكن من المحاصيل والبعض لم يستطع توفير ذلك فتلفت المحاصيل في المزارع ومنهم من باع المحصول بأقل من قيمة البذور ناهيك عن تكاليف الري والعمالة المختلفة ، مما أثر بصورة كبيرة على مستوى معيشة المزارعين . مشيرا إلى أن الإتحاد قام بالتواصل مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الصناعة والتجارة ولكن لم نجد أي تجاوب وحاليا نحاول التواصل مع الاخ نائب رئيس الجمهورية .

لافتا إلى أن استمرار الوضع كما هو عليه سيؤدي إلى تذمر الكثير من المزارعين والمتضررين وقد تؤدي إلى إشكالات غير متوقعة نحن في غنى عنها . مفيدا بأنه تم وضع عدد من المقترحات لتوفير هذه المواد منها تحرير تجارتها والسماح بالاستيراد المباشر من الخارج كحل عاجل عن طريق القطاع الخاص والتعاوني وتحديد محطات معينة لتوفير هذه المواد بحسب المساحات المحددة لكل مزارع ووفقا لبطائق تموينية تفاديا لوصولها إلى السوق السوداء.

افتتاح فرع جديد بمنطقة المطار بصنعاء

بنك الأمل يمنح أكثر من ٣٠٠ ألف قرض للفقراء وأصحاب المنشآت الصغيرة

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

افتتح بنك الأمل للتمويل الأصغر أمس بأمانة العاصمة فرع المطار كخطوة يهدف من خلالها إيصال خدماته المالية للمناطق الريفية المجاورة لأمانة العاصمة.

وفي حفل الافتتاح أوضح المدير التنفيذي للبنك محمد اللاعي أن فروع البنك وصلت الى ١٤ فرعاً في محافظات – صنعاء – عدن – أمانة العاصمة – تعز – إب – الحديدة – المكلا وفرعين تحت التأسيس في محافظتي حجة ولحج حيث يسعى البنك الوصول الى ٢٢ فرعا عاملا نهاية العام ٢٠١١م، مؤكداً أن عدد عملاء البنك تجاوز ٥٠ ألف عميل، كما تم منح أكثر من ٣٠٠ ألف قرض بقيمة ١.٧ مليار ريال أسهمت بإيجابية في توفير فرص العمل والحد من البطالة ومكافحة الفقر.

وأشار اللاعي إلى أن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة هم بأمس الحاجة من غيرهم للحصول على تمويلات نتيجة الازمة الحالية وهوماجعل البنك أكثر قرباً من هذه الشريحة لتلبية

احتياجاتهم المالية، مبيناً أن على البنك التزام اجتماعياً وأخلاقياً من أجل العمل على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ من أجلها البنك والمساهمة بفعالية في تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأسر اليمنية، حيث استطاع البنك توسيع عملياته مستهدفاً شريحتي النساء والشباب كونهما الشريحتين الأكثر حرماناً من الخدمات المالية في المجتمع اليمني.

وأضاف أن البنك يسعى الى تطوير خدماته ومنتجاته المالية حيث أصبح المزود الأكبر للخدمات المالية التي يقدمها لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، وبذلك اعتبر بنك الأمل واحداً من أسرع المؤسسات المالية نمواً على المستوى العربي.

وقال اللاعي : لقد حصل البنك على جائزتين من أهم الجوائز في مجال التمويل الأصغرعربياً وعالمياً وهما جائزة الإبداع والابتكار لأفضل مؤسسة عربية وجائزة تحديات التمويل الأصغر الإسلامي.

تقرير: الأسماك تشكل المورد الطبيعي الثالث لليمن

■ ،،خاص / الثورة

أكد تقرير حكومي أن الأسماك تشكل المورد الطبيعي الثالث لليمن من حيث الأهمية بعد النفط والمياه.

وبينت الخطة الرابعة أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية المتوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٢٦٠ ألف طن، مقارنة بحوالي ٢٣٩ ألف طن في سنة الأساس٢٠٠٥ وبمعدل نمو ١,٦٩٪، ويرجع تواضع معدل النمو أساسا إلى النمو السلبي للإنتاج في كل من اسماك السطح والأحياء البحرية الأخرى بنحو ٠,٤٪، و١,٣٪ على التوالي، في حين نما إنتاج اسماك الأعماق بمعدل مرتفع جدا يقدر بنحو ٨٠٪ تقريبا . على أن انخفاض كمية الإنتاج السمكي قد يعود في جانب منه إلى اقتران تدفق البيانات ودقتها وشموليتها بآلية تحصيل إيرادات الدولة من المنتجات السمكية الأمر الذي يدفع الجهات المصدرية إلى تخفيض أرقام الإنتاج السمكي المفصح عنها.

وتشير بيانات الصادرات السمكية خلال أعوام الخطة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) إلى زيادة كمية الصادرات السمكية من

(٨٤.٣) ألف طن في عام٢٠٠٥م إلى (١٠٨.٤) ألف طن متوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ وبمعدل سنوي متوسط ٥,٢٪ ،غيران قيمة الصادرات السمكية قد تراجعت من (٢٤٢) مليون دولار في سنة الأساس إلى (٢٣٨) مليون دولار متوقعة للعام ٢٠١٠م وبمعدل نمو سالب (-٠,٣٠٪)، والذي يعود إلى تراجع أسعار الصادرات السمكية في الأسواق العالمية بنحو ٥,٢٪ في المتوسط، فضلاً عن تدني جودة الصادرات السمكية اليمنية وفق شروط ومعايير الجودة في الأسواق العالمية.

تفريغ ٢٦١٧ طنا من الغاز المنزلي بمصفاة عدن

■ ،، عدن/سبأ

أفرغت الناقلة السنغافورية (كيم لوك) أمس في أحد مراسي ميناء الزيت بمصفاة عدن الفين و٦١٧ طنا متريا من مادة الغاز المنزلي.

وأفادت بيانات ملاحية واردة من ميناء الزيت لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بان شحنة الغاز المفرغة التي حملتها الناقلة السنغافورية القادمة من ميناء صلالة العماني سيتم توزيعها على كافة المحلات والمعارض التابعة للشركة اليمنية للغاز ومحلات القطاع الخاص في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية.

سفلتة شوارع بالأمانة بتكلفة (٤٩٢) مليون ريال

■ ،،خاص/«الثورة»

بلغ إجمالي تكلفة مشاريع سفلتة شوارع أمانة العاصمة للعام الجاري ٢٠١١م نحو (٤٩٢) مليون ريال.

وأظهر البرنامج الاستثماري الصادر عن وزارة التخطيط، أنه تم تخصيص (٢٠٠) مليون ريال لمشروع جسر ونفق شيراتون، و(١٠٠) مليون ريال لسفلتة شوارع جامعة الإيمان، و(٥٠) مليون ريال لشق وسفلتة شارع (٢٠) متراً بعطان.

كما شملت مشاريع البرنامج الاستثماري للعام الجاري توسعة طريق شملان – وادي ظهر بتكلفة (٣٠) مليون ريال، وسفلتة بعض شوارع المنطقة الشمالية بالأمانة بتكلفة (٢٠) مليون ريال، بالإضافة إلى ملحق عقد سفلتة شوارع المنطقة الشمالية الشرقية بتكلفة (٥١) مليون ريال، إضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى.

ضبط ٢٥ مخالفة حفر عشوائي للمياه في محافظات عدن - لحج - أبين - الضالع

■ ،،عدن / سبأ

ضبطت فرق التفتيش الفنية الرقابية التابعة لمكتب الهيئة العامة للموارد المائية لمحافظات عدن ولحج وأبين والضالع خلال النصف الأول من العام الجاري، ٢٥ مخالفة حفر عشوائي .

وأفادت إحصائية صادرة عن المكتب حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها ان المخالفات توزعت على مخالفة واحدة في عدن و١٧ مخالفة في لحج وأربع مخالفات في أبين وثلاث مخالفات في الضالع .

وأوضحت الإحصائية أن المكتب أحال خلال الربع الأول من العام الجاري خمس قضايا إلى النيابة العامة تتعلق بالحفر العشوائي في محافظة لحج غير المخالفات المذكورة، وواحدة في عدن، وست قضايا أخرى في أبين ومثلها في الضالع .

وأشارت إلى ان النيابة العامة والسلطة المحلية تنظر في هذه القضايا للبت فيها نتيجة للقيام بالحفر غير المرخص والذي يضر فنيا بالأحواض المائية الجوفية ويشكل عملية استنزاف عشوائية .

ورشة تقنيات ما بعد الحصاد تؤكد أهمية تفعيل الأنشطة البحثية الزراعية

■ ،،عدن/سبأ

أكد المشاركون في ورشة العمل التي عقدت أمس في مركز الأغذية والبحوث الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد، أهمية تفعيل الأنشطة البحثية للكوادر اليمنية المتخصصة في البحوث الزراعية وخاصة في محاصيل الحبوب والبقوليات والحمضيات.

وشدد المشاركون على أهمية إعداد الدراسات العلمية بصدد هذه البحوث التي من شأنها تمكين المزارعين من التوسع في الزراعة وتوفير المحصول الإنتاجي للمستهلك اليمني.

وكانت الورشة التي شارك فيها ١٧ باحثاً زراعياً من المركز والهيئة العامة للبحوث الزراعية وكلية ناصر للعلوم الزراعية ناقشت عدداً من أوراق العمل التي تناولت الجدوى الاقتصادية لزراعة المانجو والحمضيات والقمح والسمسم والذرة الرفيعة والفول السوداني والذرة الشامية والشروع في إعداد دراسات للصناعات الغذائية

والتوسع في زراعة القمح التي تدخل في صناعة الخبز من مادة الدقيق المركب التي تحضر في المركز بالإضافة إلى صلصلة معجون الطماطم وفوائدها الصحية من حيث القيمة الغذائية.

وأجمع المشاركون على أهمية عقد مثل هذه الورش وتفعيل دور الباحثين الزراعيين وتسهيل أنشطتهم من خلال النزول إلى محافظات الجمهورية التي تزخر بزراعة محاصيل القمح والمحاصيل المذكورة.

حضر الدورة المدير الفني للمركز المهندس حسن خميس وعدد من المسئولين في جامعات صنعاء وعدن وذمار.

٧٦,٥٪ نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها خلال العام الماضي

■ ،،كتب/ منصور شايع

كشفت تقرير حديث أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها بلغ خلال العام الماضي ٧٦,٥٪ ، مقابل ٧٥,٧٪ نسبة الاكتفاء في العام السابق ٢٠٠٩م.

وأشار التقرير الصادر عن الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري حصلت عليه الثورة " أن حجم الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها سجل في العام ٢٠٠٠م ٩٨٪ وتراجع في العام التالي إلى ٩٧,٥٪ ، فيما وصل في العام ٢٠٠٤م إلى ٧٤,٩٪ وبلغت في العام التالي ٧٠,٤٪ فيما عاودت الصعود من جديد حيث سجل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها في العام ٢٠٠٦م إلى ٧٢,١٪ ووصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٧٨,١٪ .

وأشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد من هذه المنتجات بلغت في ٢٠١٠م ١٧,٨ كيلوجرام لكل فرد ، ارتفاعاً من نحو ١٧,١ كيلو جرامات في العام السابق ٢٠٠٩م .وبحسب المعلومات فإن نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها كان قد سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ١٨,٤ كيلو جرامات لكل فرد وتراجع في العام التالي إلى نحو ١٨ كيلو جرام لتصل في العام ٢٠٠٢م أعلا معدل مسجلا حوالي ١٩,٦ كيلو جرام لكل فرد بينما انخفض في عام ٢٠٠٥م إلى ١٥,٤ كيلو جرام وتراجع في العام التالي إلى ١٥,١ كيلو جرام في العام الواحد حتى بلغ نصيب الفرد في ٢٠٠٨م إلى ١٦كيلو جرام.

وأرجع محللون اقتصاديون السبب وراء تراجع نصيب الفرد من الألبان ومنتجاتها خلال فترة الخمس سنوات الماضية إلى الزيادة السكانية المرتفعة إلى جانب تراجع كمية الإنتاج نتيجة عدم الاهتمام بتربية الثروة الحيوانية ، وكذا غياب الاستثمارات في هذا المجال الحيوي وعدم الاهتمام من قبل الجهات المعنية برعاية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار فيه.

تدشين عملية توزيع معدات الاصطياد وأجهزة السلامة البحرية للمستفيدين بحضرموت

■ ،،المكلا / سبأ

دشن وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون مديريات الساحل ناصر سالم بلحيث، ومعه رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالهيئة الإدارية لمحلي حضرموت الدكتور عبدالباقي الحوثري، أمس توزيع معدات الاصطياد وأجهزة السلامة البحرية للصيادين والجمعيات السمكية بالمحافظات الساحلية والبالغة قيمتها الاجمالية ١٦٩مليوناً و٤١٥ ألف ريال.

ويستفيد من المشروع ٣٧ جمعية في حضرموت و١٧ جمعية في جزيرة سقطرى بقروض ميسرة وبدون فوائد.

وخلال التدشين دعا وكيل محافظة حضرموت الصيادين إلى الاستغلال الأمثل لهذه المعدات في زيادة وتحسين نوعية الإنتاج من الثروة السمكية .. مؤكدا قيام السلطة المحلية بتذليل كافة الصعوبات التي تعترض الصيادين من خلال ممارستهم لأعمالهم .

من جانبه اوضح رئيس الجمعية التعاونية العامة لمستلزمات الإنتاج والتسويق السمكي سعيد صالح التميمي، ان هذا المشروع يستهدف ثلاثة مواقع هي البحر العربي، وخليج عدن، والبحر الأحمر .. مشيرا الى ان المعدات التي وزعت عبارة عن أشباك وحبال وأهواك وأجهزة ماجلان .

ولفت التميمي إلى ان الجمعية نفذت خلال عام ٢٠٠٩م مشروع توزيع ٥٠٠مكينة بحرية خارجية قوة ٤٠حصان بكلفة ٢٦٥مليون ريال للمواقع الثلاثة في المحافظات الساحلية.

من جهتهم عبر عدد من الصيادين عن ارتياحهم وسعادتهم لإستلام هذه المعدات بقروض ميسرة تساعدهم في عملية تحسين إنتاجهم السمكي.. مقدرين عاليا جهود الدولة في هذا الجانب .